الأنباء
الاربعاء 20 يناير 2016

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

أكد أنها على طاولة مجلس الوزراء لإحالتها لمجلس الأمة لإقرارها

الكندري: تعديلات قانون البلدية تعالج سلبيات مخالفات البناء وفك التشابك

الوزير عيسى الكندري يقدم التهاني إلى م. احمد المنفوحي

أكد وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير المواصلات عيسى الكندري ان التعديلات على قانون البلدية 2005/5 على طاولة مجلس الوزراء تمهيدا لاحالتها الى مجلس الامة لاقرارها. وقال الكندري، بعد تهنئته مدير عام البلدية م.احمد المنفوحي بالمنصب الجديد، ان هذا المشروع يحظى بأولوياته خلال المرحلة الحالية بهدف تعزيز قانون البلدية 2005/5 الذي تم الانتهاء من دراسته من قبل جهاز البلدية وادارة الفتوى والتشريع، مشيرا ان القانون الجديد سيعالج الكثير من السلبيات خاصة فيما يتعلق بمخالفات البناء اضافة الى العمل على فك التشابك بين البلدية والجهات الاخرى الى جانب تنظيم اعمال المجلس البلدي وذلك بالتعاون مع مجلس الامة ولجنة المرافق البرلمانية.

من جانبه، قال الكندري: لقد وجدت في المنفوحي الرغبة الصادقة نحو الاصلاح والتطوير، وهو من الكفاءات الشابة ونهنئه بموافقة مجلس الوزراء على تعيينه مديرا عاما للبلدية، مشيرا انه منذ توليه حقيبة البلدية وجد لدى المنفوحي الرغبة الصادقة نحو الاصلاح، معربا عن امله في ان يعمل جاهدا نحو معالجة ظاهرة المخالفات والتجاوزات التي كانت سمة من سمات البلدية سابقا.

وذكر الكندري ان المنفوحي تعهد امامه بأن يلتزم بتطبيق اللوائح والقوانين في ممارسة العمل الجديد، متمنيا له التوفيق والسداد لما يفيد المصلحة العامة وخدمة المواطنين.

من جانبه، اكد مدير عام البلدية م.احمد المنفوحي اعتزازه بثقة وزير الدولة لشؤون البلدية وان يكون عند حسن الظن به وعلى مستوى هذه الثقة.

وزير البلدية: وجدت في المنفوحي الرغبة الصادقة في الإصلاح والتطوير

علاقة طيبة مع المجلس البلدي

رد الوزير الكندري على سؤال حول علاقة البلدية مع المجلس البلدي حيث اكد بأنها علاقة طيبة وان النقد يصب في صالح تطوير العمل وتلافي السلبيات وهذا أمر طبيعي وصحي في اطار الديمقراطية وحرية الرأي التي تتمتع بها وأن الجميع في النهاية مساهمون في تطوير العمل وتحقيق الاصلاح المنشود.

اعتماد قرارات المجلس

اعتمد وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير المواصلات عيسى الكندري محضر اجتماع المجلس البلدي.

وقال الكندري في كتاب إلى رئيس المجلس البلدي: نحيطكم علما بأننا اطلعنا على محضر اجتماع المجلس البلدي رقم (2015/19) لدور الانعقاد الحادي عشر المنعقد بتاريخ 2015/12/14، ونفيدكم بالتصديق على جميع القرارات والتوصيات الواردة فيه.

كمال يسأل عن أوضاع المسالخ

قدم العضو د.حسن كمال سؤالا حول المسالخ.

وقال كمال في سؤاله: استنادا إلى لائحة المسالخ فإن المسلخ عبارة عن منشأة عامة أو خاصة تخضع لإشراف ورقابة البلدية وتستخدم لذبح المواشي والدواجن وتجهيزها للاستهلاك الآدمي ومطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة وفقا للاشتراطات والمواصفات الفنية التي تقرها البلدية بالتنسيق مع الجهات المختصة، والإشراف على المسالخ من أبرز مهام بلدية الكويت للمحافظة على الصحة العامة. ولذا يرجى تزويدي بالتالي:

كم هي عدد المسالخ في الكويت؟ ما هي المسالخ التي تحت الإشراف المباشر لبلدية الكويت والمسالخ التي تدار من قبل المستثمرين بنظام الـ«BOT» أو غيره من أنظمة الاستثمار؟

هل أدى إغلاق مسلخ الشويخ (المسلخ المركزي) إلى إنشاء مسالخ غير رسمية في بعض الجواخير أو الحيازات أو القسائم بدون مراقبة البلدية أو طبيب مختص؟ وما هو الدور الرقابي للبلدية؟

بخصوص المسالخ التي يتم إدارتها عن طريق عقود الاستثمار يرجى تزويدنا بالتالي:

نسخة من عقود الاستثمار لكل مسلخ. شاملا اسم المستثمر واسم متعهد الذبح.

ما هي رسوم الخدمات لذبح الحيوانات بأنواعها المختلفة؟ وهل الرسوم ثابتة طوال العام؟ وما هي رسوم الذبح في عيد الأضحى المبارك؟

كيف تقيمون أداء مستثمري المسالخ ومتعهدي الذبح لكل مسلخ؟ وما هي معايير التقييم؟

تزويدنا بتقييم هذه التجربة ومعرفة درجة رضاء المستفيدين (المواطنين والمقيمين) من الخدمات المقدمة لكل مسلخ.

ما هو نظام تأهيل وتصنيف مستثمري المسالخ ومتعهدي الذبح لدى البلدية؟

هل لدى بلدية الكويت حاليا موارد بشرية من مراقبين مؤهلين لفحص الأغذية؟ وما هي خطة البلدية المستقبلية لإعداد الموظفين من مراقبي الأغذية؟ وهل تقدم البلدية بدلات مالية خاصة لتشجع وتحفيز المراقبين في إدارة الأغذية؟

د.حسن كمال

دليل الأنباء